جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الثامنة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2025/2024

عرض الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر

المتحدث

أ.د. خالد زكريا أمين

أستاذ الإدارة المالية الحكومية- مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية

إدارة الحلقة

د. هبة الباز

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية -المنسق المُشارك للنشاط

الثلاثاء 6 مايو 2025

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

د. هبة الباز

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق المُشارك

د. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 6 مايو 2025 ثامن حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024. والتي قدم فيها الأستاذ الدكتور/ خالد زكريا أمين – أستاذ الإدارة المالية الحكومية- مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بالمعهد عرضًا للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، والصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

تلعب استراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة دوراً محورياً في حشد الموارد لمختلف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال مواءمة التدفقات المالية مع الأولويات الوطنية، تضمن استراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة توجيه التمويل نحو المجالات الحيوية للتنمية المستدامة، مما يعزز الكفاءة والشفافية والمساءلة والحوكمة في الإدارة المالية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، مما يحفز زيادة التمويل والاستثمار. وفي هذا الصدد؛ تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر لتسلط الضوء على النهج الذي ستتبعه مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتقدم إطاراً تمويلياً وطنياً متكاملاً يتضمن مبادرات التمويل المختلفة التي تهدف إلى التسريع بوتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم استعراض للاستراتيجية وإلقاء الضوء على الأطر المتكاملة للتمويل باعتبارها أداة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية على المستويات الوطنية، حيث تساعد الدول على تعزيز عمليات التخطيط والتغلب على العوائق القائمة أمام تمويل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وتتيح للدول إعداد استراتيجيات لزيادة الاستثمار وإدارة المخاطر وتحقيق أولويات التنمية المستدامة. وتحدد الأطر المتكاملة للتمويل أربع مصادر أساسية للتمويل هي التمويل المحلي العام، والتمويل المحلي الخاص، والتمويل الدولي العام، والتمويل الدولي الخاص.

كما تمت الإشارة إلى أن الأطر المتكاملة للتمويل تقدم إطار عمل منهجي لتحديد وتنفيذ السياسات والإصلاحات التي تعزز مواءمة الموارد المالية مع أولويات التنمية الوطنية، وتعمل على تمكين الحكومات من حشد تمويل إضافي من مصادر تمويل متعددة: عامة وخاصة، محلية ودولية، وتهدف إلى ضمان الاتساق بين آليات التمويل وكفاءتها في توجيه الموارد المالية نحو أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دعم الدول النامية في عرض احتياجاتها التمويلية على المجتمع الدولي، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف في مجال تمويل التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك حوالي 86 دولة تبنّت أطر وطنية متكاملة للتمويل، ونجحت حوالي 17 دولة في حشد 16 مليار دولار لتمويل أولياتها في تحقيق التنمية المستدامة. واستعرضت الجلسة الركائز الأساسية لإعداد وتطوير الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، والتي تتمثل في أربع ركائز أساسية هي التقييم والتحليل، وإعداد استراتيجية التمويل، والمتابعة والتقييم، والحوكمة والتنسيق.

واستعرضت الجلسة الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، حيث تهدف الاستراتيجية إلى حشد تمويل مستدام يسد فجوة التمويل ويقلل من مخاطر المالية العامة والديون المستقبلية، وذلك من خلال تعبئة التمويل اللازم لدعم أولويات التنمية المستدامة، وتحسين مواءمة وتناسق مختلف أنواع التمويل (المحلي، والدولي، والعام، والخاص) مع رؤية مصر 2030، بما في ذلك التعاون الإنمائي، وإدارة أفضل للمخاطر، وتحديد الاحتياجات بشكل أفضل، وتقديم مجموعة واسعة من أدوات التمويل لدعم العمل الوطني. ومن الجدير بالذكر أن عملية إعداد الاستراتيجية تمت بقيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبمشاركة واسعة من عديد من الوزارات والجهات مثل وزارة المالية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة النقل، والبنك المركزي، والمجلس القومي للمرأة.

وتطرقت الجلسة إلى عملية إعداد نموذج التكلفة الخاص بتحديد الفجوة التمويلية للقطاعات ذات الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2030. وتتمثل القطاعات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والصرف الصحي، والنقل، وتغير المناخ. وتُعد هذه القطاعات أساسية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولها تأثير على مجموعة كبيرة من الأهداف الأممية. وتقدم الاستراتيجية فجوات التمويل الخاصة بكل قطاع من القطاعات، وتحدد الاحتياجات التمويلية المطلوبة، وذلك للفترة (2021-2030). وجاءت الاحتياجات التمويلية الأكبر لقطاع النقل بنسبة وصلت إلى 19.75٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2030، يليه قطاع تمكين المرأة بنسبة 16.38٪ ثم تغير المناخ والحماية الاجتماعية بنسبة 10.44٪ و9.2٪ على التوالي. وفي العموم إذا ما تم اتباع نمط الإنفاق الحالي، فلن تحقق مصر أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل حتى عام 2053.

واستعرضت الجلسة مجموعة من الأمثلة لمصادر تمويل أهداف التنمية المستدامة التي عرضتها الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال لتعبئة الموارد المحلية العامة يجب العمل على تحسين الإيرادات والضرائب، وتعزيز التخطيط المالي وتخطيط الاستثمارات العامة، ودعم التحول الرقمي، والتوسع في المبادرات الاجتماعية وإصلاحات الدعم، وتحسين إدارة الدين العامة والإدارة المالية الحكومية. ولتعبئة الموارد المحلية الخاصة، يجب العمل على تعزيز ممارسات الأعمال المسئولة بين الشركات، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة تمويل القطاع الخاص للمشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتطوير إطار سياسات مناسب لأدوات التمويل المبتكرة، وتعزيز توافر البيانات. أما بالنسبة لتعبئة الموارد الدولية العامة فيجب العمل على ضمان تنسيق أفضل وتخطيط متعدد السنوات

لتدفقات التنمية الرسمية على المستويين المركزي والقطاعي، وإعادة هيكلة برامج مبادلة الديون، ومواصلة رصد وتقييم كفاءة جهود المساعدة الإنمائية الرسمية. وتناولت الإجراءات اللازمة لتعبئة الموارد الدولية الخاصة خفض تكاليف المعاملات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتحويلات المصريين في الخارج، وترشيد وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، وتشجيع شركات التكنولوجيا المالية من خلال تعزيز الشمول المالي الرقمي، واستكشاف الفرص التي توفرها الهيئات والمؤسسات الخيرية الدولية.

وتناولت الجلسة أدوات التمويل المقترحة في الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، والتي تتنوع بين ست أدوات رئيسية تتضمن كل منها مجموعة من الأدوات الفرعية. وتتضمن الأدوات التقليدية، والأدوات القائمة على الديون، والأدوات القائمة على الأسهم، والأدوات القائمة على تخفيف المخاطر، والأدوات الهجينة، والاتفاقات الخاصة. وقدمت الاستراتيجية خارطة طريق تتضمن مجموعة من آليات التنفيذ لكل مصدر من مصادر التمويل. وتمحورت آليات التنفيذ حول أربع مجموعات من الإصلاحات. تتضمن المجموعة الأولى الإصلاحات المتعلقة بالسياسات والتي تشتمل على الآليات التي تستهدف تعزيز السياسات الخاصة بكل نوع من أنواع التمويل لتعبئة وتوفير الاستثمارات اللازمة لتمويل خطة التنمية الوطنية. أما المجموعة الثانية فتشتمل على الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات وتتضمن إجراءات تعزيز المؤسسات والقواعد والأنظمة والتشريعات التي يتم بموجبها تنفيذ الاستراتيجية. وتتضمن المجموعة الثالثة الإصلاحات المتعلقة بالأدوات وتتناول الإجراءات الخاصة بتعزيز ونشر أدوات جديدة لتعبئة التمويل واستثماره. وتشتمل المجموعة الأخيرة على الإصلاحات المتعلقة بالقدرات وتتضمن الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز القدرات لإدارة تنفيذ السياسات. كما استعرضت الجلسة أطر المتابعة والمراجعة، والحوكمة والتنسيق الخاصة بالاستراتيجية.

وانتهى عرض الاستراتيجية بمجموعة من القضايا الهامة التي تم طرحها للنقاش مع الحضور، والتي تمثلت في الحاجة إلى تحديث البيانات والتحليل، خاصة وأن خط الأساس الذي اعتمدت عليه الاستراتيجية عند إعدادها كان في عام 2020، ولقد حدثت كثير من التغيرات الاقتصادية والمالية منذ ذلك الحين. كما تضمنت هذه القضايا الحاجة إلى التوسع في القطاعات التي تضمنها التحليل، فهناك عديد من القطاعات التي تمثل أهمية بالنسبة للدولة المصرية وغير متضمنة في التحليل الخاص بالاستراتيجية مثل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. واشتملت تلك القضايا على أنه هناك حاجة لتوضيح عملية اختيار مؤشرات التنمية المستدامة التي هناك حاجة لتحقيقها، خاصة وأن هذه المؤشرات هي مؤشرات تخاطب دول العالم ويجب أن يكون هناك نوع من أنواع الخصوصية للسياق المصري وأولوياته من حيث تحديد مؤشرات التنمية المستدامة التي تأمل الدولة في تحقيقها.

[

كما تناولت تلك القضايا عدم وضوع تحليل التكلفة الذي تم القيام به في إطار الإعداد للاستراتيجية وتحديد الفجوات التمويلية سواء من حيث الافتراضات أو عملية التحليل نفسها، وأن هناك حاجة إلى نماذج شارحة لمثل هذا التحليل. كما أن هناك حاجة لتحديد التكلفة الخاصة بالقطاعات مقابل القطاعات المترابطة، فعلى سبيل المثال يتضمن قطاع تمكين المرأة التعليم وصحة المرأة، وهناك قطاعات التعليم والصحة، فيجب توضيح ما إذا كان قطاع تمكين المرأة متضمناً التعليم والصحة، وما إذا كانت قطاعات التعليم والصحة لا تتضمن الشق المتعلق بتمكين المرأة. وتضمنت المناقشات أهمية أن تكون أدوات التمويل المقترحة متسقة مع السياق المصري، بالإضافة إلى تسلسل عملية الإنفاق وأثره على التكلفة، بالإضافة إلى أهمية الحوكمة في تعزيز تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية.

❖هذا وقد درات المناقشات والمداخلات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- يلاحظ وجود تقليل في تقدير الفجوة التمويلية الموجودة، فضلًا عن عدم وضوح ماهية حساب الأرقام والافتراضات المختلفة التي تم الاعتماد عليها في بناء النموذج.
- ركزت الاستراتيجية على سبعة قطاعات دون غيرها من القطاعات الموجود في الاقتصاد القومي، دون وجود تفسير أو مبرر لاختيار هذه القطاعات.
- لابد من تضمين القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد المصري مثل الزراعة والصناعة على سبيل المثال لا الحصر، بصورة تعكس و اقع وهيكل الوضع الاقتصادي الحالي.
- التأكيد على أهمية مناقشة قضية الادخار المحلي، والتي لم يتم تناولها في الاستراتيجية على الرغم من أهميتها الكبرى في معالجة قضية التمويل، حيث بلغت نسبة الادخار المحلي نحو50% في بعض الدول.
- تجدر الإشارة إلى أنه يجب معالجة ووضع حل لإشكالية هدر الموارد المادية التي تحدث نتيجة عدم جودة وفاعلية التنسيق بين الوزارات المختلفة، وتشتت الجهود بين أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة.
- يجب النظر بعين الاعتبار إلى السياسات الموجودة حاليًا في المجتمع المصري، حيث إنه من الملاحظ أن مثل هذه السياسات تشجع على زيادة معدلات الاستهلاك مما يؤثر بالسلب على معدلات الادخار المحلية.
- من الأهمية بمكان محاولة إعادة احتساب الفجوة التمويلية التي وردت في الاستراتيجية، ولكن بالاعتماد على بيانات مُحدثة وأكثر واقعية.

- يُعاب على منهجية الاستراتيجية احتساب التكاليف من منظور التكلفة المادية فقط، وليس التكلفة الاقتصادية على مستوى البرامج والمشروعات الأساسية.
- ضرورة دراسة العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية بين القطاعات المختلفة عند احتساب الفجوة التمويلية لكل قطاع بصورة تسهم في تقدير الفجوة التمويلية لكل قطاع بصورة أدق وأكثر واقعية.